

## بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

### تقرير الأمين العام

#### أولاً - مقدمة

1 - يتناول هذا التقرير، المقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2755 (2024)، التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا في الفترة من 5 كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى 4 نيسان/أبريل 2025. ويعرض لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد وعن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال نفس الفترة.

#### ثانياً - التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت ليبيا تتأثر بالانقسامات المؤسسية والسياسية وبالأوضاع الأمنية والاقتصادية المتقلبة. وفي هذا السياق، انخرطت البعثة في مشاورات مكثفة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القادة الليبيين والأحزاب السياسية والمنظمات النسائية والشبابية. واستناداً إلى حصيلة تلك المشاورات، وفي إطار مبادرة متعددة المسارات ضمن العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، شُكلت في 4 شباط/فبراير 2025 لجنة استشارية مكونة من 20 خبيراً ليبيا مستقلاً (7 نساء و 13 رجالاً) وكلفت بحل القضايا السياسية والقانونية الخلافية التي تحول دون إجراء الانتخابات الوطنية. ويتمثل دور اللجنة في وضع مقترحات وخيارات لحل القضايا الخلافية السياسية العالقة التي تعرقل الانتخابات الوطنية، وذلك استناداً إلى الأطر والقوانين الليبية القائمة. وستتطر البعثة في هذه المقترحات والخيارات في المرحلة التالية من العملية السياسية. وتم اختيار أعضاء اللجنة على أساس خبراتهم وكفاءتهم المهنية، وكذلك بهدف ضمان التمثيل الجغرافي والثقافي والتوازن بين الجنسين في تشكيل اللجنة.

3 - وقامت البعثة بتسيير خمس دورات للجنة الاستشارية منذ إنشائها. وأقرت اللجنة نظامها الداخلي وخطتها عملها في الدورة الافتتاحية المعقودة في 9 و 10 شباط/فبراير في طرابلس. واجتمعت اللجنة



الاستشارية من جديد في طرابلس في الفترة من 18 إلى 20 شباط/فبراير، ثم عقدت اجتماعا عبر الإنترنت في 25 و 26 شباط/فبراير. وتلا ذلك اجتماع عقد في بنغازي من 9 إلى 11 آذار/مارس، ثم اجتماع آخر في طرابلس من 16 إلى 18 آذار/مارس. وركزت المناقشات على تحديد القضايا الخلافية في الإطار الانتخابي والنظر في خيارات لتسويتها. وشملت اجتماعات اللجنة الاستشارية مشاورات مع أعضاء لجنة 6+6 التابعة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة التي وضعت قوانين الانتخابات في عام 2024، ومع رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

4 - وفي 20 شباط/فبراير، تولت الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام لليبيا ورئيسة البعثة، حنا تيتيه، مهامها في ليبيا وعقدت اجتماعات تمهيدية في طرابلس وبنغازي مع القادة الليبيين، بما في ذلك رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة، ورئيس المجلس الرئاسي محمد يونس المنفي، ونائبا رئيس المجلس موسى الكوني وعبد الله اللافي، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، واللواء خليفة حفتر. وأعربت الممثلة الخاصة في تلك الاجتماعات عن التزامها بالعمل مع جميع الأطراف للدفع قتما بعجلة العملية السياسية. وكانت ردود الفعل على الإعلان عن العملية السياسية المتعددة المسارات إيجابية بصورة عامة. وأصدر العديد من أصحاب المصلحة الليبيين، بما في ذلك الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والشخصيات المؤثرة والمجموعات النسائية والشبابية بيانات ترحب بإنشاء اللجنة الاستشارية من الخبراء الليبيين وتحت الأخرين على دعم جهود البعثة. والتقت الممثلة الخاصة أيضا بممثلي الوزارات والمؤسسات الليبية الرئيسية والجهات الفاعلة الأمنية. وفي اجتماعاتها مع أعضاء السلك الدبلوماسي، دعت الممثلة الخاصة إلى تقديم دعم دولي متماسك لبناء توافق في الآراء على المستوى السياسي بين أصحاب المصلحة الليبيين.

5 - وتواصلت البعثة مع أصحاب المصلحة المعنيين في غرب ليبيا وشرقها للتشجيع على إحراز تقدم على طريق الاتفاق على ميزانية موحدة. وفي 5 شباط/فبراير، أصدرت البعثة بيانا أكدت فيه على "الحاجة الملحة للتوصل إلى توافق في الآراء حول ميزانية موحدة متوازنة" لأغراض من بينها "تعزيز قدرة مصرف ليبيا المركزي على تنفيذ سياسات نقدية فعالة، وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، وإدارة الإنفاق العام بشكل مستدام".

6 - وفي إطار مبادرتها المتعددة المسارات للدفع قتما بعجلة العملية السياسية، قامت البعثة في 10 و 11 شباط/فبراير، بتيسير مشاورات في تونس العاصمة بين 14 من الخبراء الليبيين الاقتصاديين المستقلين، من بينهم 4 نساء، بشأن تعزيز الحوكمة الاقتصادية ووضع رؤية اقتصادية مشتركة لليبيا. وحذر الخبراء من أن نظام الحوكمة الاقتصادية الحالي في البلاد غير مستدام، مستشهدين على ذلك بعدم خضوع النفقات للرقابة وغياب ميزانية موحدة وضعف الرقابة المالية والإدارية. وحددوا الأولويات ووقفوا على العوائق التي تحول دون تحسين الحوكمة والمساءلة في سياق المشهد السياسي والاقتصادي المعقد في ليبيا وقدموا الحلول لذلك. وسلطوا الضوء أيضا على صعوبة إحراز التقدم في الإصلاحات الاقتصادية وفي مساعي مكافحة الفساد في غياب مؤسسات موحدة.

7 - وتواصل الخلاف بين محمد تكالة وخالد مشري على منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة، حيث ظل أعضاء المجلس منقسمين في دعم المرشحين.

8 - وفي 18 و 19 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع 32 عضوا من أعضاء مجلس النواب و 46 عضوا من أعضاء المجلس الأعلى للدولة في بوزنيقة في المغرب، حيث اتفقوا على ضرورة إعادة تشكيل السلطة

التنفيذية وإنهاء الفترة الانتقالية وإعادة إرساء الاستقرار من خلال الانتخابات وبذل المؤسستين جهودا مشتركة لمعالجة القضايا السياسية العالقة. وحظي الاجتماع بترحيب رئيس مجلس النواب، السيد صالح. ولم يحضر الاجتماع أعضاء المجلس الأعلى للدولة الموالون للسيد تكالة. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، وجه المكلف بتسيير شؤون وزارة الخارجية والتعاون الدولي، طاهر الباعور، رسالة إلى نظيره المغربي أعرب فيها عن "استغرابه الشديد" لاستضافة المملكة المغربية للاجتماع دون تنسيق مسبق واتصال رسمي مع حكومة الوحدة الوطنية.

9 - وفي 23 شباط/فبراير، اجتمعت مجموعة تضم أعضاء من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في القاهرة بدعوة من البرلمان المصري. وأعاد المجتمعون التأكيد في بيانهم الختامي على تولي المؤسسات الليبية الرسمية زمام العملية السياسية. ودعوا أيضا إلى إعادة تشكيل السلطة التنفيذية وتنفيذ مخرجات الاجتماع الثلاثي بين رئيس المجلس الرئاسي ورئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة الذي عقد في القاهرة في 10 آذار/مارس 2024، برعاية جامعة الدول العربية (انظر S/2024/301، الفقرة 10). وفضلا عن ذلك، وصف المجتمعون دور البعثة بأنه يقتصر على دعم المؤسسات الليبية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي.

10 - وتصاعد التوتر في ديوان المحاسبة الوطني في كانون الأول/ديسمبر 2024 بعد خلاف بشأن تعيين نائب رئيس الديوان. وكان مجلس النواب قد عين عطية الله عبد الكريم في هذا المنصب في 25 آب/أغسطس 2024، لكنه سحب التعيين في 8 أيلول/سبتمبر. غير أن السيد عبد الكريم ظل يشغل المنصب بدعم من جهاز دعم الاستقرار. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت البعثة بيانا دعت فيه إلى احترام استقلالية ديوان المحاسبة الوطني وسلامته التشغيلية. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، أوقفت في مرحلة الاستئناف المساعي المبذولة أمام المحكمة لإقالة رئيس ديوان المحاسبة، خالد شكشك، وتثبيت السيد عبد الكريم، نائب الرئيس المعترض على تعيينه، كنائب للرئيس. وأعاد كل من حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب التأكيد على سلطة السيد شكشك في رسالتين رسميتين مؤرختين 26 و 29 كانون الأول/ديسمبر على التوالي. وواصل السيد عبد الكريم عمله من موقع بديل في طرابلس.

11 - وفي 7 كانون الثاني/يناير 2025، شرعت هيئة الرقابة الإدارية في إجراء تحقيق مع رئيس المؤسسة الوطنية للنفط، فرحات بنقدارة، بشأن اختلالات مالية وإدارية مزعومة. وفي 16 كانون الثاني/يناير، استقال السيد بنقدارة من منصب رئيس المؤسسة لأسباب صحية وفقا لما ذكر، ونفى ما تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي عن إقالته من قبل رئيس الوزراء. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أكدت المؤسسة الوطنية للنفط في بيان لها أن رئيس الوزراء قد قبل استقالة السيد بنقدارة وعين مسعود سليمان، عضو مجلس إدارة المؤسسة، رئيسا بالنيابة.

12 - وفي 12 شباط/فبراير، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية نجاة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، عادل جمعة، على إثر هجوم مسلح على سيارته في طرابلس. وأفادت الحكومة أن حالته الصحية مستقرة وأن قوات الأمن فتحت تحقيقا في الحادث. ونُقل السيد جمعة في 13 شباط/فبراير إلى روما، لتلقي العلاج الطبي. وقد قوبل الحادث بإدانة واسعة النطاق في ليبيا ومن قبل أعضاء المجتمع الدولي.

## ألف - لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين

13 - واصلت لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا المنبثقة عن عملية برلين وأفرقتها العاملة تقديم الدعم لمسارات الحوار بين الأطراف الليبية.

14 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2024، اجتمع الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالشؤون الاقتصادية (مصر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) في طرابلس مع محافظ المصرف المركزي ونائبه ومع مجلس إدارته. وشدد المشاركون في الاجتماع على الحاجة الملحة إلى ميزانية موحدة أو إطار إنفاق متفق عليه لتحقيق استقرار الوضع المالي وإرساء الشفافية والإنصاف في الإنفاق العام. وأكد الرؤساء المشاركون مجددا التزامهم بدعم المصرف المركزي في الاضطلاع بولايته وتعهدها بتشجيع جميع الأطراف الليبية المعنية على حماية سلامته واستقلاله، بناء على الخطوات التي اتخذت في أعقاب الاتفاق الذي يسرت البعثة التوصل إليه في 26 أيلول/سبتمبر 2024 بشأن قيادة المصرف المركزي وحوكمته.

15 - وفي 29 كانون الثاني/يناير، قام الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان (هولندا (مملكة -) وسويسرا والأمم المتحدة) إلى جانب كل من إسبانيا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وفرنسا وفنلندا وكندا ومالطة والنرويج والنمسا واليونان والاتحاد الأوروبي، بتوجيه رسالة إلى حكومة الوحدة الوطنية ورسالة إلى الجيش الوطني الليبي أعربوا فيها عن قلقهم البالغ إزاء ممارسة الاعتقال والاحتجاز التعسفيين من قبل الجهات المكلفة بإنفاذ القانون والعناصر الأمنية في انتهاك لقوانين ليبيا والتزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان. وتضمنت الرسائل توصيات، مثل استعراض ملفات الأشخاص المحتجزين احتجاجا تعسفيا بهدف التعجيل بإطلاق سراحهم؛ وإصدار أوامر واضحة للعناصر الأمنية بوقف ممارسة الاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ وإنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب؛ والسماح للبعثة بالوصول دون عوائق إلى أماكن الاحتجاز. وفي 25 شباط/فبراير، التقى الرؤساء المشاركون بالمكلف بتسيير شؤون وزارة الخارجية في طرابلس لمناقشة إمكانية الوصول إلى جميع أماكن الاحتجاز وسبل إنهاء حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين في ليبيا من خلال الدعم الفني والتدريب والحوار المستمر.

16 - وفي 8 آذار/مارس، التقى الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بمسؤولين من المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وفي أعقاب الاجتماع، أصدرت بياناً أعربوا فيه عن دعمهم الكامل لعمل المحكمة وشددوا على أهمية التحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة في ليبيا والملاحقة القضائية لمرتكبيها وضمان إجراءات قضائية مستقلة وعادلة تتمحور حول الضحايا.

## باء - المساعي الدولية والإقليمية

17 - تواصلت البعثة مع أعضاء المجتمع الدولي لكي تعرض عليهم مبادراتها السياسية المعززة ولحشد الدعم، وذلك بسبل منها تقديم إحاطات إلى السلك الدبلوماسي في طرابلس في 15 كانون الأول/ديسمبر 2024 و 11 شباط/فبراير 2025، وإلى سفراء وممثلي الدول الأعضاء الأفريقية في 12 كانون الأول/ديسمبر 2024 و 19 آذار/مارس 2025، وإلى سفراء وممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 10 آذار/مارس 2025.

18 - وإدراكا من الممثلة الخاصة للدور الحاسم الأهمية للدول الأعضاء من دول الجوار والمنطقة في دعم استقرار ليبيا وجهود البعثة الرامية إلى تيسير عملية سياسية شاملة، فقد التقت بوزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج المصري، بدر عبد العاطي، في القاهرة في 12 آذار/مارس؛ وبوزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الأفريقية الجزائري، أحمد عطف، في الجزائر العاصمة في 13 آذار/مارس؛ وبوزير الخارجية التركي هاكان فيدان في اسطنبول في 14 آذار/مارس، وبوزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في تونس، محمد علي النفطي، في 24 آذار/مارس، وذلك لمناقشة الوضع في ليبيا والعملية السياسية التي تيسرها البعثة. وأكد المشاركون في تلك الاجتماعات على أهمية بناء توافق الآراء بين الليبيين في سبيل إجراء انتخابات وطنية وإعادة توحيد مؤسسات الدولة وتعزيز الاستقرار الأمني والاقتصادي. كما التقت نائبة الممثلة الخاصة للأمين العام للشؤون السياسية بالسيد عبد العاطي في القاهرة في 16 كانون الثاني/يناير.

## جيم - الحالة الأمنية

### طرابلس وغرب ليبيا

19 - بدت على الوضع الأمني المتقلب عموما علامات على مزيد من التدهور، مع اشتداد حدة التوترات والتنافس على السيطرة على الأراضي بين الجماعات المسلحة في عدة مناطق من ليبيا.

20 - فقد وسعت القوات التابعة لحكومة الوحدة الوطنية نطاق جهودها لبسط سلطتها على المنطقة الساحلية ومنطقة الجبل الغربي. وفي 3 كانون الثاني/يناير، أطلقت قيادة المنطقة العسكرية الساحلية الغربية عملية أمنية باستخدام قدرات عسكرية برية وجوية تستهدف ظاهريا أوكار التهريب والشبكات الإجرامية في مدن الزاوية وصبراتة والعجيلات وزوارة الساحلية. وفي 6 كانون الثاني/يناير، أعلنت قيادة المنطقة العسكرية الساحلية الغربية سيطرتها على مصفاة الزاوية التي كانت سابقا تحت سيطرة عناصر مسلحة محلية. وأفادت التقارير أن غارة شنتها الكتيبة 103 التابعة لقيادة المنطقة العسكرية الساحلية الغربية ضد جماعة مسلحة في العجيلات، غرب الزاوية، في 11 كانون الثاني/يناير، أسفرت عن مقتل امرأة وثلاثة أطفال. وفي 28 كانون الثاني/يناير، أفادت وسائل الإعلام عن إسقاط طائرة مسيرة فوق العجيلات من قبل جماعة مسلحة مجهولة.

21 - وفي 21 كانون الثاني/يناير، أعلن وزير الداخلية المكلف، عماد الطرابلسي، عن تشكيل غرفة أمنية مشتركة مؤلفة من قوات طرابلس والزنتان، يعهد إليها بضمان الأمن وإنفاذ أوامر القبض العامة في منطقة الجبل الغربي. وشرعت وحدات من الغرفة الأمنية المشتركة في تسيير دوريات في حوض غدامس وعلى امتداد الحدود مع الجزائر وتونس. وجاء هذا القرار في سياق احتدام التنافس على السيطرة على حوض غدامس الاستراتيجي الغني بالمواد الهيدروكربونية، مع تنفيذ القوات المسلحة المتمركزة في طرابلس عمليات توغل متكررة في المنطقة وتنفيذ قوات من الزنتان لتحركات مضادة.

22 - وفي 22 كانون الثاني/يناير، اندلعت اشتباكات مسلحة في طرابلس بغرض السيطرة على الأراضي بين قوتين تابعتين لحكومة الوحدة الوطنية، مما أدى إلى وقوع إصابات وإلحاق أضرار بممتلكات المدنيين وفقا للتقارير الواردة. وتوقفت الاشتباكات في 23 كانون الثاني/يناير بعد أن توصل الطرفان إلى اتفاق بواسطة النائب العام. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أدى نشر قوة مكافحة الإرهاب المتخذة من مصراتة مقرا لها في طرابلس إلى اشتداد حدة التوترات مع الجماعات المسلحة المتخذة من طرابلس مقرا لها والمالية لحكومة الوحدة الوطنية. كما اندلعت اشتباكات مسلحة، في 26 شباط/فبراير، في جنزور، بين جماعة

مسلحة محلية والكتيبة 52 التابعة للمنطقة العسكرية الساحلية الغربية. وفي 28 شباط/فبراير، أمر النائب العام باحتجاز سبعة أشخاص بتهمة قطع الطريق العام وتعريض المواطنين للخطر في جنزور.

23 - وفي 9 شباط/فبراير، قامت قوة العمليات المشتركة التي مقرها مصراتة، والتابعة لحكومة الوحدة الوطنية، باعتقال العشرات من أفراد الأمن التابعين للشرطة القضائية في طرابلس وجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في مدينة زليتن، وذلك رداً على قيام جهاز الردع باعتقال أفراد منتسبين لقوة العمليات المشتركة وفقاً للتقارير. وأدى هذا الحادث إلى تعبئة مسلحة في طرابلس. وتمت تسوية الوضع بعد الإفراج عن الأفراد المعتقلين ونقلهم إلى طرابلس وفقاً للتقارير.

### شرق وجنوب ليبيا

24 - في 30 كانون الأول/ديسمبر 2024، سيطرت الكتيبة 101 التابعة للجيش الوطني الليبي على معسكر تيندي المجاور لمدينة أوباري. وكان المعسكر خاضعاً في السابق لسيطرة قائد منطقة سبها العسكرية، التابعة لحكومة الوحدة الوطنية. وفي رسالة موجهة إلى المجلس الرئاسي ورئيس الوزراء مؤرخة 31 كانون الأول/ديسمبر، وصف وكيل وزارة الدفاع، عبد السلام الزوي، الحادث بأنه "انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020". ولم تتخذ اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 موقفاً فيما يتعلق بالحادث. وحثت البعثة اللجنة على الاجتماع لمناقشة هذه المسألة، بغية تهدئة الوضع ومنع نشوب نزاع.

25 - واتخذ الجيش الوطني الليبي خطوات لتعزيزه على الوحدات المسلحة التابعة له في المنطقتين الوسطى والجنوبية. وفي خضم تقارير واردة عن اشتداد التوتر بين رئيس أركان القوات البرية في الجيش الوطني الليبي، صدام حفتر، وقائد اللواء 128 المعزز، حسن الزادمة، وكلاهما يعملان في المنطقتين الشرقية والوسطى من البلد، أصدر اللواء خليفة حفتر قراراً في 11 كانون الثاني/يناير بإعادة هيكلة اللواء 128 المعزز، بحيث تم فعلياً تقليص عدد الأفراد والعتاد العسكري الخاضع لسيطرة القائد الزادمة وحصر منطقة عملياته في منطقة الجفرة. وأنشئ لواء خفيف جديد للمشاة في سرت يضم العديد من وحدات اللواء 128 المعزز الذي جرى تفكيكه.

26 - وفي 4 شباط/فبراير، قام الجيش الوطني الليبي بنشر قوات الشرطة العسكرية التابعة له في المنطقة الجنوبية لاستلام الأصول العسكرية التابعة للواء 128 المعزز. وأدى ذلك النشر إلى وقوع اشتباكات عنيفة في البخي، بالقرب من القطرون، في 12 و 13 شباط/فبراير، حيث أفادت التقارير أن قوة محلية منتسبة إلى اللواء 128 المعزز رفضت الامتثال لأوامر تسليم أصولها العسكرية. وتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار بوساطة من شيوخ التبو. وأشارت تقارير غير مؤكدة إلى مقتل أكثر من 20 فرداً وإصابة 35 آخرين في صفوف المقاتلين، وإصابة مدنيين. وأفاد الجيش الوطني الليبي بوقوع سبع خسائر في الأرواح في صفوفه.

### دال - التطورات الاقتصادية

27 - ظلت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي سائدة على الرغم من زيادة إنتاج النفط وبعض الجهود التي بذلها المصرف المركزي لتنفيذ تدابير تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الوضع المالي. وارتفع إنتاج النفط من 1,3 مليون برميل إلى 1,4 مليون برميل يومياً، بعد أن استأنفت المؤسسة الوطنية للنفط عمليات الإنتاج بقدرات كاملة في تشرين الأول/أكتوبر 2024. غير أن مشاكل السيولة تسببت في تأخير دفع رواتب الموظفين في القطاع العام. وانخفضت قيمة الدينار الليبي في آذار/مارس في السوق الموازية من 5,9 دنانير

مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة إلى 7,3 دنانير مقابل الدولار. وفي 6 نيسان/أبريل، عدّل المصرف المركزي سعر الصرف الرسمي من 4,8 دنانير للدولار إلى 5,56 دنانير للدولار.

28 - وفي 13 كانون الثاني/يناير، أعلن المصرف المركزي عن إيرادات عامة بقيمة 123,5 بليون دينار لبيي (24,97 بليون دولار) ونفقات بقيمة 123,2 بليون دينار لبيي (24,91 بليون دولار) عن عام 2024. وعلى الرغم من صدور أحكام قضائية بوقف العمل بالرسم الإضافي المؤقت البالغ 15 في المائة المفروض على عمليات صرف القطع الأجنبي، تواصل تطبيق الرسم الإضافي وشكلت عائداته ثاني أكبر مصدر للإيرادات بقيمة 22,5 بليون دينار لبيي. وظلت صادرات النفط تمثل أكبر مصدر للإيرادات (76,7 بليون دينار لبيي).

29 - وتم الإبلاغ عن تسجيل عجز في القطع الأجنبي لعام 2024 بقيمة 5,2 بلايين دولار وعزي إلى انخفاض تحويلات إيرادات النفط. وأشار المصرف المركزي في بيان صدر في 6 آذار/مارس إلى أن العجز في القطع الأجنبي في البلد في الربع الأول من عام 2025 ارتفع بصورة كبيرة ليصل إلى 4,6 بلايين دولار، حيث أن إيرادات القطع الأجنبي المتأتية من صادرات النفط البالغة 5,2 بلايين دولار كانت أقل من نفقات القطع الأجنبي البالغة 9,8 بلايين دولار.

30 - وفي أعقاب صدور تقرير ديوان المحاسبة الوطني في 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 عن عام 2023، الذي انتقد فيه الديوان ممارسة استيراد الوقود مقابل النفط الخام باعتبارها تفتقر إلى الشفافية، وضعت المؤسسة الوطنية للنفط حدا لنظام مقايضة النفط بالوقود المثير للجدل في 1 آذار/مارس 2025. ووفقا للتقرير، كلف هذا النظام الدولية الليبية 41,3 بليون دينار لبيي (8,4 بلايين دولار) في عام 2023، مما شكل عبئا كبيرا على موارد البلاد وقلص تحويلات إيرادات النفط إلى المصرف المركزي.

## ثالثا - الدعم الانتخابي

31 - واصل فريق الدعم الانتخابي المتكامل التابع للبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المشورة والمساعدة الفنية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في التخطيط لمختلف مراحل انتخابات المجالس البلدية وتنفيذها وتقييمها. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2024، نشرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات النتائج النهائية لانتخابات المجالس البلدية في 56 بلدية، لتختتم بذلك انتخابات المجموعة الأولى من المجالس البلدية. ووفقا لقرارات المحكمة، لم يتم نشر النتائج النهائية لبلديتي زمزم والشويرف في الغرب والجنوب على التوالي. وقررت اللجنة إجراء انتخابات جديدة في بلدية زمزم ضمن انتخابات المجموعة القادمة من المجالس البلدية، بينما لم تصدر بعد النتائج النهائية لبلدية الشويرف.

32 - وتم الانتهاء من مراسم أداء رؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية المنتخبين لليمين بحلول 15 كانون الثاني/يناير 2025. ولأول مرة في تاريخ ليبيا، أدت امرأة اليمين كرئيسة بلدية في بلدية زليتن الواقعة في الغرب. وفي 16 كانون الثاني/يناير، أمرت الحكومة المعينة من قبل مجلس النواب أعضاء المجلس البلدي المنتخبين حديثا لهرارة، الواقعة على بعد 75 كيلومترا شرقي سرت، بتعليق أعمالهم وأمرت المجلس البلدي المنتهية ولايته بتسليم المهام إلى قائمة المرشحين التي حلت في المرتبة الثانية. ووفقا للأمر، فإن المجلس البلدي المنتخب، بحضوره مراسم أداء اليمين أمام وزير الحكم المحلي في 15 كانون الثاني/يناير

يناير في طرابلس، قد تصرف بشكل مخالف لقرار مجلس النواب لعام 2021 القاضي بسحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية.

33 - وفي 1 كانون الثاني/يناير، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن بدء الاستعدادات للانتخابات المجموعة الثانية من المجالس البلدية في 63 بلدية، منها بنغازي وطرابلس وسبها. وتم تلقي الترشيحات في الفترة من 19 كانون الثاني/يناير إلى 13 شباط/فبراير، حيث بلغ مجموع عدد المرشحين 4 961 مرشحا، منهم 1 373 امرأة. وبدأت في 22 شباط/فبراير فترة تسجيل الناخبين لمدة ثلاثة أسابيع. وحتى 10 آذار/مارس، كان أكثر من 295 000 من الناخبين المؤهلين، 29 في المائة منهم من النساء، قد سجلوا أسماءهم بوساطة الرسائل القصيرة أو في أحد مراكز تسجيل الناخبين البالغ عددها 141 مركزا.

34 - ومن أجل زيادة مشاركة النساء في العملية الانتخابية، اجتمعت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير مع منظمات المجتمع المدني النسائية في جميع أنحاء البلد للتعريف بعمليات الترشيح وتسجيل الناخبين. ومددت المفوضية فترة الترشيح لمدة يومين لأجل النساء حصريا، وقامت بالتنسيق مع مصلحة الأحوال المدنية بإدراج أحكام إضافية في إجراءات انتخابات المجالس البلدية لتمكين النساء المتزوجات من غير الليبيين من التسجيل كمرشحات وناخبات. وحتى 9 آذار/مارس، شكلت النساء 28 في المائة من المرشحين المسجلين.

35 - وفي 14 كانون الثاني/يناير، أعادت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تقديم طلب إلى حكومة الوحدة الوطنية بتخصيص 30 مليون دينار ليبي (6,1 ملايين دولار) لإجراء انتخابات المجموعة الثانية من المجالس البلدية. وفي 19 شباط/فبراير، أصدر مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية قرارا بتخصيص 15 مليون دينار ليبي للمفوضية لهذا الغرض.

## رابعاً - دعم قطاع الأمن وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

36 - واصلت البعثة مساعيها لدى اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بشأن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك فيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتبقة الأجانب من ليبيا، الذي ظل التقدم المحرز فيه محدودا.

37 - وفي 11 شباط/فبراير 2025، اجتمعت اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في القاهرة مع رئيس الأركان للقوات المسلحة المصرية، الفريق أحمد خليفة، لمناقشة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا وتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية بحسب ما أفادت به التقارير.

38 - وفي 20 شباط/فبراير، اجتمعت لجان الاتصال من السودان وليبيا والنيجر في طرابلس لمناقشة التطورات الأمنية التي تؤثر على المناطق الحدودية المشتركة وتبادل المعلومات حول المرتبقة الذين يعملون في تلك المناطق. واتفقت اللجان على أن تحركات المرتبقة عبر الحدود لها تأثير مزعزع للاستقرار في بلدانها وتشكل تهديداً للأمن الإقليمي الجماعي، وأن هناك حاجة إلى بذل جهود إقليمية متواصلة ومنسقة لمعالجة هذه المشكلة.

39 - وفي 25 و 26 شباط/فبراير، نظمت البعثة منتدى في تونس العاصمة مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ومراقبي وقف إطلاق النار الليبيين وأعضاء اللجنة الفرعية للترتيبات الأمنية التابعة للجنة



العسكرية المشتركة 5+5 لدراسة الاتجاه المتزايد لخطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والتحريض على نطاق مختلف المنصات التقليدية ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي في ليبيا. وأوصى المشاركون بتفعيل اللجنة الفرعية التابعة للجنة العسكرية المشتركة 5+5 من أجل رصد خطاب الكراهية بما يتماشى مع المادة 5 من اتفاق وقف إطلاق النار؛ ودعم المبادرات والمنصات المحلية لرصد وكبح انتشار خطاب الكراهية والتحريض والمعلومات المغلوطة؛ وتعزيز دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في رفع مستوى الوعي العام بشأن وقف إطلاق النار.

## ألف - دعم التخطيط الليبي للترتيبات الأمنية المؤقتة وإعادة توحيد المؤسسات الأمنية

40 - دعمت البعثة جهود السلطات الليبية لتعزيز التنسيق بشأن أمن الحدود ومكافحة الإرهاب وإدارة الهجرة غير النظامية. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى شباط/فبراير 2025، يسرت البعثة عقد أربعة اجتماعات لفريق تنسيق فني مشترك من كبار المسؤولين العسكريين والأمنيين من حكومة الوحدة الوطنية والجيش الوطني الليبي، من أجل تعزيز التنسيق بشأن أمن الحدود ومكافحة الإرهاب وإدارة الهجرة غير النظامية. وبالإضافة إلى ذلك، يسرت البعثة قيام الفريق بزيارة ميدانية إلى مركز أمني حدودي على الجانب التونسي من الحدود الليبية التونسية لتعزيز الوعي بالتحديات الأمنية عبر الحدود.

41 - وقامت البعثة، بالتعاون مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، بتدريب 22 مستشاراً قانونياً عسكرياً من حكومة الوحدة الوطنية والجيش الوطني الليبي على القانون الدولي الإنساني وقانون النزاعات المسلحة في تونس العاصمة في الفترة من 28 إلى 30 كانون الثاني/يناير.

## باء - الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة الأسلحة والذخيرة

42 - استجابةً للتهديد الذي تشكله الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، قدمت البعثة الدعم الفني لـ 15 فريقاً للتوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. ونتيجة لذلك، عُقدت 73 جلسة للتوعية بالمخاطر لصالح 965 3 مستفيداً في أوباري وغريان ومرزق وصبحة وتاورغة. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2024، نظمت البعثة بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية دورة في مدرسة الأخوة السودانية الليبية في طرابلس حول مخاطر الذخائر المتفجرة، واستفاد منها 32 تلميذاً سودانياً لاجئاً (13 فتاة و 19 فتى) و 3 معلمات.

43 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2024 و 24 شباط/فبراير 2025، ترأست البعثة بالاشتراك مع المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب اجتماعات فصلية للشركاء المنفذين في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، عقدت في تونس العاصمة وطرابلس على التوالي. وكانت البنود الرئيسية على جدول الأعمال إعطاء الأولوية لأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام وتوسيع نطاقها في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك في الشرق، ورسم خرائط الجهات المانحة لقطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام في ليبيا.

## خامسا - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

44 - في 19 كانون الثاني/يناير، ألقى القبض في تورين بإيطاليا على أسامة المصري نجيم، الصادر بحقه مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سجن معيتيقة منذ 15 شباط/فبراير 2015 فما بعد. وأفرجت عنه السلطات الإيطالية بعد يومين وسمحت له

بالعودة إلى ليبيا، مستشهدةً بمخالفات إجرائية وحالات شاذة مزعومة بالإضافة إلى مخاوف أمنية غير محددة. وتأكيداً على ضرورة ضمان المساءلة، دعت البعثة في 25 كانون الثاني/يناير 2025 السلطات الليبية إلى اعتقاله وإما الشروع في التحقيق في جرائمه المزعومة أو نقله إلى المحكمة الجنائية الدولية.

45 - وفي الفترة من 12 إلى 14 آذار/مارس، أدت حملة من المعلومات المغلوطة وخطاب كراهية على وسائل التواصل الاجتماعي تستهدف المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا إلى عمليات اعتقال جماعية للمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى واعتقال المئات منهم في مصراتة وطرابلس وصبراتة.

## ألف - العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

46 - واصلت البعثة دعم جهود السلطات الليبية والمجتمع المدني في معالجة القضايا المتعلقة بالأشخاص المفقودين من خلال الدعوة والتوعية وبناء القدرات. وفي 30 آب/أغسطس 2024، نشرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً مشتركاً بعنوان "ترهونة - المقابر الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة المرتبطة بها في ليبيا". وفي هذا الصدد، نظمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعاً في 18 و 19 كانون الأول/ديسمبر 2024 مع مسؤولين من مكتب المدعي العام العسكري والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين والوزارات المعنية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير في ما يتعلق بالمساءلة والبحث عن الحقيقة والتعويضات. وركزت المناقشات على الحاجة إلى استئناف أعمال الحفر في المقابر الجماعية التي تم تحديدها حول ترهونة وتيسير الحصول على المساعدة والخدمات النفسية والاجتماعية للعائلات.

47 - وظل التقدم المحرز على صعيد المصالحة الوطنية في ليبيا يتأثر بالخلاف بين المجلس الرئاسي ومجلس النواب حول مشروع قانون المصالحة الوطنية. وعقدت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعاً في تونس العاصمة يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2024 مع مسؤولين من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي والهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، وعدد من الخبراء القانونيين، وذلك بغية تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن إطار قانوني موحد وشامل للمصالحة الوطنية يتماشى مع التزامات ليبيا الدولية. وجرى التوصل لاحقاً إلى اتفاق بشأن مشروع نص قانون المصالحة الوطنية. بيد أن مجلس النواب صوت في 7 كانون الثاني/يناير 2025 لصالح تعديل النص المتفق عليه لمشروع القانون، وهي خطوة رفضها المجلس الرئاسي في بيان له صدر في 9 كانون الثاني/يناير. وعملت البعثة مع جميع الأطراف ذات الصلة للتشجيع على المزيد من النقاش واعتماد قانون موحد بتوافق الآراء يمكن أن يسهم في معالجة الجرائم والانتهاكات السابقة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات في مجال العدالة الانتقالية.

48 - وفي 14 شباط/فبراير، نظمت لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التوقيع في أديس أبابا على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في ليبيا الذي كان الاتحاد الأفريقي اقترحه وتم الانتهاء منه في 27 كانون الثاني/يناير في الزنتان. ووقع على الميثاق ممثلون عن الرئيس المنفي ونائب الرئيس الكوني ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وسيف الإسلام القذافي. وأصدر مؤيدو السيد تكالة في المجلس الأعلى للدولة بياناً في 15 شباط/فبراير يرفض الميثاق ويحث الاتحاد الأفريقي على السعي نحو مشروع مصالحة وطنية توافقية.

## باء - أعمال الحرمان من الحرية والاحتجاز والتعذيب غير المشروعة

- 49 - استمرت حالات الاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيين وغيرها من الانتهاكات والتجاوزات ذات الدوافع السياسية لحقوق الإنسان، مما ساهم في خلق مناخ من الخوف وجعل من الصعب الحفاظ على بيئة مواتية لعملية سياسية شاملة.
- 50 - واستمر جهاز الأمن الداخلي في انتزاع "الاعترافات" بالإكراه وبثها علناً، وهي ممارسة غير قانونية. وأكدت البعثة مراراً للسلطات في طرابلس أن هذه الممارسة تقوض حقوق المتهمين وتفسد أي محاكمات محتملة.
- 51 - وفي 7 كانون الثاني/يناير 2025، اختطف جهاز دعم الاستقرار مدوناً بارزاً من منزله في طرابلس واحتجزه في مركز احتجاز غير رسمي في منطقة أبو سليم بعد أن انتقد حكومة الوحدة الوطنية في منشور على الإنترنت فيه. وقد أُطلق سراحه في 9 كانون الثاني/يناير. واختطف ناشط سياسي من مصراتة، كان قد دعا إلى التظاهر ضد حكومة الوحدة الوطنية، مع شخصين آخرين على يد مسلحين مجهولين في 9 كانون الثاني/يناير. وأطلق سراحهم في 11 كانون الثاني/يناير. وفي آذار/مارس، أُطلق سراح مدعين عامين عسكريين محتجزين منذ عام 2022، وعضو في مجلس النواب وشقيقه احتجزا منذ عام 2024، ورئيس مكتب استرداد وإدارة الأصول الليبية الذي احتجز في أوائل عام 2025.
- 52 - وانتشرت في 12 كانون الثاني/يناير على الإنترنت مقاطع فيديو قيل إنها تعود إلى عام 2020، ويظهر فيها عشرات المعتقلين الليبيين والأجانب وهم يتعرضون لسوء المعاملة والتعذيب. وقد حددت البعثة الموقع على أنه سجن قرنادة في شرق ليبيا وقدرت أن بعض مرتكبي تلك الأفعال ينتمون إلى قوات تابعة للجيش الوطني الليبي.
- 53 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم اعتقال مهنيين قانونيين وأعضاء في السلطة القضائية وأقاربهم بشكل تعسفي. ومن بين الأشخاص الذين تم استهدافهم محام بارز احتجز تعسفاً في بنغازي منذ 12 آذار/مارس، وشقيق ناشط بارز في مكافحة الفساد، اختطفه مجهولون في 24 آذار/مارس ولا يزال مفقوداً حتى 31 آذار/مارس.
- 54 - وواصلت البعثة توثيق الانتهاكات المنهجية للحقوق المتصلة بالإجراءات القانونية الواجبة والحق في المحاكمة العادلة للمحتجزين في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك عدم كفاية التمثيل القانوني والتأخيرات الإجرائية والتأجيل المتكرر لجلسات المحاكم، والتي ساهمت جميعها في إطالة أمد الاحتجاز قبل المحاكمة. وفي 20 كانون الثاني/يناير، عبرت البعثة عن هذه الشواغل خلال زيارة قامت بها إلى سجن معيتيقة الذي يديره جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وقام ممثلو البعثة برفقة مدع عام من مكتب النائب العام بتفحص أجزاء من المنشأة واستعراض ملفات المحتجزين، ونقلت ملاحظاتهم إلى مكتب النائب العام.
- 55 - وفي 8 شباط/فبراير، سمح الجيش الوطني الليبي للبعثة بالوصول الجزئي إلى القسم العسكري من سجن الكوفية في بنغازي، ثم سمح لها بالوصول إلى القسم العسكري من سجن قرنادة في 11 شباط/فبراير. وقيم ممثلو البعثة هاتين المنشأتين وتواصلت مع عدد من المحتجزين الذكور في قرنادة، ومع امرأة محتجزة وطفليها في الكوفية.

56 - وزار وفد من المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان والبعثة تلك السجون الثلاثة كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا. وفي 13 شباط/فبراير، ناقشت البعثة نتائج هذه الزيارات مع 10 من القضاة العسكريين والمدعين العامين في المحكمة العسكرية العليا، وأجرت لهم تدريباً حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية.

57 - وقدمت البعثة التدريب لـ 15 من الحراس وأفراد الشرطة العسكرية في سجن الكوفية في مجال تنفيذ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) ومواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالسجون مع القانون الدولي والمعايير الدولية. وفي 9 و 11 شباط/فبراير، قامت البعثة بتدريب 25 من كبار الضباط في سجن لجهاز الأمن الداخلي على تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

## جيم - المهاجرون واللاجئون

58 - وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، كان عدد المهاجرين في ليبيا حتى كانون الأول/ديسمبر 2024 يتجاوز 824 000. بين 11 كانون الأول/ديسمبر 2024 و 31 آذار/مارس 2025، جرى اعتراض أكثر من 5 000 مهاجر ولاجئ أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط انطلاقاً من سواحل ليبيا. وفي عام 2024، اعترض خفر السواحل الليبي 21 762 مهاجراً ولاجئاً في البحر وأعادهم إلى ليبيا، وأبلغ عن وفاة 665 شخصاً وفقدان 1 034 أشخاص. وتلقى المهاجرون واللاجئون الذين نزلوا في الموانئ الليبية التي تتمتع وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بإمكانية الوصول إليها مساعدات إنسانية منقذة للحياة. وفي 23 آذار/مارس، كان أكثر من 5 000 مهاجر ولاجئ، بما في ذلك 1 156 من الأشخاص الذين هم موضع اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، محتجزين تعسفاً في مراكز احتجاز رسمية في ليبيا. وكانت الجماعات المسلحة تدير ما لا يقل عن ستة مراكز احتجاز غير رسمية يقدر أن أكثر من 3 000 شخص محتجزون فيها بشكل تعسفي، ولا تتاح لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إمكانية الوصول إليها.

59 - وخلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه 2023 إلى 3 نيسان/أبريل 2025، قامت قوات وزارة الداخلية وحرس الحدود الليبي باعترض أكثر من 12 750 مهاجر ولاجئ على الحدود مع تونس. وخلال الفترة نفسها، اعترض حرس الحدود الليبي على الحدود الليبية الجزائرية أكثر من 1 930 مهاجراً ولاجئاً طُردوا من الجزائر. وواصلت السلطات الليبية نقل من تم اعتراضهم إلى مرافق يُحتجزون فيها تعسفاً وقيل إنهم يتعرضون فيها لانتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك مركز احتجاز العسة الذي يديره حرس الحدود الليبي، ومراكز احتجاز يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في طرابلس، وفي بئر الغنم التي يوجد بها مركز احتجاز غير رسمي. وفي 3 نيسان/أبريل، أفادت وزارة الداخلية وحرس الحدود الليبي بإيواء 360 مهاجراً وفرداً بحاجة إلى الحماية الدولية في منطقة العسة (325 رجلاً و 28 امرأة و 7 أطفال)، بالإضافة إلى 150 فرداً بحاجة إلى الحماية في غدامس. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، أفرج عن 141 شخصاً بحاجة إلى الحماية الدولية، بما في ذلك 102 شخصاً (منهم 97 امرأة، بينهن 19 فتاة، و 5 فتيات) من العسة و 39 رجلاً (من بينهم 13 فتى) من مركز احتجاز تاجوراء.

60 - وأفادت تقارير واردة من منطقتي الكفرة والوحدات في الجنوب الشرقي بوقوع انتهاكات جسيمة يرتكبها المهربون ويتعرض فيها الضحايا، بمن فيهم النساء والأطفال، للاستغلال والابتزاز. وفي 29 كانون الثاني/يناير، أعلن مكتب النائب العام عن إنقاذ 263 مواطناً إريترياً وإثيوبياً وصومالياً من مركز للاتجار بالبشر في إجزرة في منطقة الواحات، حيث تم احتجازهم لشهور وتعذيبهم مقابل فدية. وفي 7 شباط/فبراير،

جرى إنفاذ 71 طالب لجوء إريتري وصومالي من الكفرة، ومن بينهم نساء وأطفال. وأعلن مكتب النائب العام عن اعتقال واحتجاز عدد من المشتبه بهم، من بينهم مواطنون ليبيون وأجانب. وقد احتجز الأشخاص الذين جرى إنقاذهم في مرافق يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية نظراً لوضعهم غير القانوني.

61 - وفي كانون الثاني/يناير 2025، انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو لامرأة غير ليبية تدعى فيه تعرضها للتعذيب والاعتداء الجنسي. وناشدت المرأة في المقطع عائلتها دفع فدية مقابل إطلاق سراحها من المهربين في الكفرة. وظهر في شباط/فبراير مقطعاً فيديو مشابهان على وسائل التواصل الاجتماعي، أحدهما يظهر طفلة غير ليبية مريضة تتوسل لدفع فدية لتأمين إطلاق سراحها من المهربين في الكفرة، والآخر يظهر رجلاً غير ليبي يتعرض للضرب المبرح والتعذيب. ووثقت البعثة عمليات ابتزاز مستمرة من قبل حراس جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في مراكز الاحتجاز في غوط الشعال المباني وتاجوراء وعين زارة.

62 - وفي 7 و 8 شباط/فبراير، عثر على مقبرتين جماعيتين تضمان ما مجموعه 93 جثة في الجخرة في منطقة الواحات وفي منطقة الكفرة، وذلك في أعقاب مدهامات أدت أيضاً إلى إنقاذ 273 طالب لجوء في منطقة الواحات و 71 آخرين في منطقة الكفرة. وقد نفذ هذه المدهامات قوات تابعة لوزارة الداخلية في سياق عمليات مكافحة الاتجار بالبشر حسبما أفادت تقارير. ونقل الأشخاص الذين جرى إنقاذهم إلى مراكز احتجاز يديرها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. ودعت البعثة إلى إجراء تحقيق كامل في المقابر الجماعية والإفراج الفوري عن المحتجزين وتوفير الدعم الطبي والنفسي الضروري.

## سادسا - تمكين المرأة

63 - عقدت البعثة، قبل إطلاق المبادرة السياسية المتعددة المسارات، بما في ذلك إنشاء اللجنة الاستشارية من الخبراء الليبيين، اجتماعين تشاوريين في 4 و 15 كانون الأول/ديسمبر 2024 مع 57 امرأة من أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. وركزت المشاورات، التي حضرتها 28 امرأة في طرابلس و 29 امرأة في بنغازي، على التحديات التي تواجهها المرأة في المجال العام والخيارات المتاحة لها لتعزيز مشاركتها السياسية. وأصدر المشاركون قائمة من التوصيات، بما في ذلك حصص أكبر للنساء في المؤسسات السياسية. كما دعوا إلى اعتماد تدابير لحماية المرأة من جميع أشكال العنف، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي.

64 - وفي 22 كانون الثاني/يناير، أطلعت البعثة أعضاء منظمة سيدات الأعمال الليبيات على مبادراتها السياسية المتعددة المسارات، مؤكدة على الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية. وتحدثت النساء المشاركات عن تحديات كبيرة تعيق تحقيق مشاركتهن الاقتصادية وحركتهن على نحو كامل، بما في ذلك المخاوف الأمنية والعقبات البيروقراطية ومحدودية الوصول إلى الموارد المالية واللوائح القديمة التي تعيق ريادة الأعمال في بيئة أعمال يهيمن عليها الذكور.

## سابعا - الشباب والسلام والأمن

65 - عقدت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تماشياً مع استراتيجيتها لإشراك الشباب، سبع حلقات عمل في طرابلس وبنغازي حضرها أكثر من 144 شاباً (57 امرأة و 87 رجلاً) من جميع أنحاء ليبيا. وكانت

مواضيع حلقات العمل هي الإدماج السياسي (11 و 16 و 17 كانون الأول/ديسمبر)، ودعم اتفاق وقف إطلاق النار (22 كانون الثاني/يناير)، والاتصالات الاستراتيجية (29 كانون الثاني/يناير) ومستقبل ليبيا الاقتصادي (24 شباط/فبراير و 4 آذار/مارس). وفي أعقاب حلقات العمل، أفاد 76 في المائة من المشاركين بأن لديهم نظرة أكثر إيجابية إزاء الأمم المتحدة في ليبيا. وفي 12 كانون الثاني/يناير، عقدت البعثة نقاشاً مباشراً على فيسبوك مع 261 شاباً حول دور الأمم المتحدة في العملية السياسية.

66 - وفي إطار البرنامج المعنون "رائدات: تعزيز القيادات النسائية في ليبيا"، عقدت البعثة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، دورات تدريبية في كانون الأول/ديسمبر 2024 وشباط/فبراير 2025 بمشاركة 35 شابة من جميع أنحاء ليبيا لتعزيز معرفتهن بحقوق الإنسان وتمكين المرأة. ونظمت البعثة يومي 3 و 4 شباط/فبراير، حلقات عمل لبناء القدرات في مجال الاتصالات الاستراتيجية لـ 22 موظفاً مدنياً (8 نساء و 14 رجلاً) من وزارة الشباب من أجل دعم وضع استراتيجية تواصل في الوزارة.

## ثامنا - الحالة الإنسانية والتنمية

67 - ركزت الاستجابة الإنسانية الشاملة في ليبيا بشكل أساسي على استمرار وصول اللاجئين السودانيين. وواصلت الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم الدعم الإنساني العاجل للاجئين والمجتمعات المضيفة.

68- وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 2024، قادت نائبة الممثل الخاص للشؤون السياسية، ونائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بالوكالة بعثة مشتركة إلى الكفرة لتقييم الاستجابة الإنسانية للاجئين السودانيين. والتقى بالسلطات المحلية والشركاء المنفذين وممثلي المجتمعات المضيفة. وتم الاتفاق على أن يعقد فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات المحلية اجتماعات تنسيق فنية منتظمة بين لتحسين فعالية المعونة. وعُقد أول هذه الاجتماعات في 20 كانون الثاني/يناير 2025 في بنغازي مع رئيس بلدية الكفرة ومسؤولين من الجيش الوطني الليبي لمناقشة سبل تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية للاجئين السودانيين ومعالجة التحديات المستمرة المتعلقة بإمكانية الوصول.

69 - وحتى 31 آذار/مارس 2025، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلت 46 000 من أصل 240 000 لاجئ سوداني يقدر أنهم وصلوا إلى ليبيا منذ بداية النزاع في السودان في نيسان/أبريل 2023. ووصل معظم اللاجئين السودانيين إلى الكفرة عبر نقاط عبور غير نظامية على طول الحدود الجنوبية لليبيا مع السودان وتشاد، في حين شقت أقلية طريقها من مصر. وحتى 31 آذار/مارس 2025، بلغ إجمالي عدد اللاجئين السودانيين المسجلين في ليبيا، بما في ذلك أولئك الذين وصلوا قبل بدء النزاع في السودان، أكثر من 65 600، بما في ذلك 24 500 رجل و 14 500 امرأة و 14 200 فتى و 12 400 فتاة. وواصلت السلطات المحلية تقديم المساعدة، بما في ذلك من خلال إتاحة المجال للاجئين للحصول على خدمات الصحة العامة والتعليم.

70 - ويستمر وصول اللاجئين السودانيين إلى ليبيا بأعداد كبيرة. وبموجب خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السودانيين لعام 2025، التي أعلنت في جنيف في 17 شباط/فبراير، سيلزم توفير ما مجموعه 106 ملايين دولار، أي ضعف مبلغ الدعم المقدم في عام 2024، لتلبية احتياجات ما يقدر بـ 446 000 فرد،

بما في ذلك 370 000 لاجئ سوداني، و 70 000 فرد من المجتمعات المضيفة، و 1 000 مواطن من الدول الثالثة.

71 - وفي منتصف شهر آذار/مارس، استدعى جهاز الأمن الداخلي نحو 18 موظفاً من 10 منظمات دولية غير حكومية للتحقيق معهم. وقد صودرت جوازات سفر بعضهم وأجبروا على الاستقالة من مناصبهم. وفي مؤتمر صحفي عُقد في طرابلس في 2 نيسان/أبريل، ذكر جهاز الأمن الداخلي أنه "يعمل ضد نشاط أجنبي معاد يهدف إلى توطين مهاجرين غير شرعيين" وأن "بعض المنظمات الدولية غير الحكومية لم تتبع الإجراءات المتفق عليها".

72 - وبذل نائب الممثل الخاص والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية وممثلو 17 دولة عضواً في 27 آذار/مارس مساعي لدى وزير الخارجية الليبي بالنيابة أعربوا فيها عن قلقهم العميق إزاء التضيق المستمر على المنظمات الدولية غير الحكومية وأثر ذلك على العمليات الإنسانية، بما في ذلك تقديم المساعدة الصحية إلى الليبيين والمهاجرين الأكثر ضعفاً.

## تاسعا - وجود البعثة والترتيبات الأمنية

73 - حافظت البعثة على متوسط وجود قوامه 314 موظفاً مدنياً، يتألفون من 102 موظف وطني و 208 موظفين دوليين و 4 من متطوعي الأمم المتحدة. ومن بين هؤلاء، كان 292 موظفاً موجودين في طرابلس، و 19 في تونس العاصمة، و 2 في بنغازي، وواحد في سبها. واحتفظت البعثة أيضاً بأربعة أفراد مقدمين من الحكومات، أحدهم يعمل في طرابلس وثلاثة في تونس العاصمة. واستمر إيواء الموظفين الدوليين التابعين للبعثة ومكاتبها في مجمع أويا في طرابلس، الذي تحميه وحدة حراسة الأمم المتحدة المكونة من 230 جندياً. ووفرت البعثة أيضاً ضابطي أمن يعملان بالتناوب لدعم مركز الأمم المتحدة في بنغازي.

## عاشرا - ملاحظات

74 - بعد مرور أكثر من أربعة عشر عاماً على ثورة 17 شباط/فبراير 2011، لم تتحقق بعد تطلعات الشعب الليبي في بلد موحد ومستقر وديمقراطي. وتقوض الانقسامات المؤسسية العميقة والمصالح السياسية الراسخة الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمن الهش في ليبيا على نحو متزايد وتعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

75 - وتشكل المداولات التي أطلقتها اللجنة الاستشارية من الخبراء الليبيين بتيسير من البعثة خطوة حاسمة لإحياء عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون ويتولون زمامها للحفاظ على الاستقرار وتمكين الطريق نحو إجراء انتخابات وطنية وإعادة توحيد مؤسسات الدولة. وأثني على أعضاء اللجنة الاستشارية لما يبذلونه من جهود، دعماً لجهود الوساطة والمسااعي الحميدة التي تبذلها البعثة، لوضع خيارات لحل المسائل العالقة التي تحول دون إجراء الانتخابات الوطنية.

76 - وبظل الاتفاق على ميزانية متوازنة وموحدة مع آليات رقابة قوية أمراً بالغ الأهمية، بحيث تُستخدم الإيرادات والموارد الليبية بطريقة شفافة وعادلة لصالح الشعب الليبي. ومن الضروري أيضاً كفالة احترام استقلالية ونزاهة المؤسسات الرقابية وتنفيذ إصلاحات حيوية لتحسين الحوكمة الاقتصادية في ليبيا. وأحيط علماً بقرار إنهاء نظام تبادل النفط الخام مقابل الوقود، وهي خطوة مهمة في مكافحة الفساد.

- 77 - ولا تزال أزمة القيادة في المجلس الأعلى للدولة تحول دون الوفاء بولايته بموجب الاتفاق السياسي الليبي. وأكرر دعوتي لأعضاء المجلس الأعلى للدولة للالتقاء وإعادة توحيد المجلس حتى يتمكن من أداء دور بناء في العملية السياسية.
- 78 - وأرحب بالجهود التي بذلتها مؤخراً الجهات العسكرية والأمنية الفاعلة في شرق ليبيا وغربها لتعزيز التنسيق والتواصل بشأن مسائل الأمن القومي مثل أمن الحدود ومكافحة الإرهاب. ومع ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات من قبل السلطات الليبية، بما في ذلك اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بشكل كامل وتعزيز إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية.
- 79 - ومما يبعث على القلق الشديد استمرار واتساع نطاق انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي ترتكبها الجهات الفاعلة الأمنية في جميع أنحاء ليبيا، بالاقتران مع استمرار عدم المساءلة عنها. إن إطلاق سراح أسامة المصري نجيم وعودته إلى ليبيا، وهو الصادر بحقه مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يسلط الضوء على التحديات التي تواجه تحقيق العدالة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأكرر دعواتي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة.
- 80 - ولا تزال الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص المحرومون من حريتهم، ولا سيما الأشخاص المحتجزون تعسفاً لفترات طويلة دون إمكانية اللجوء إلى العدالة، تمثل مصدر قلق بالغ. وأحث السلطات الليبية على تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة في نظام العدالة الجنائية وضمان إبلاغ جميع المحتجزين على الفور بالتهمة الموجهة إليهم، وتمكينهم من الحصول على تمثيل قانوني وعرضهم على قاضٍ في غضون فترة زمنية معقولة. ويجب أيضاً محاسبة مرتكبي الانتهاكات ضد حقوق الإنسان للمحتجزين. وأرحب بالسماح للبعثة بالوصول إلى بعض مرافق الاحتجاز وأدعو السلطات إلى توسيع نطاق وصول البعثة ومنظمات حقوق الإنسان إلى جميع أماكن الاحتجاز.
- 81 - إن أعمال العنف المستمرة ضد المهاجرين في ليبيا والاكتشاف المأساوي لمقابر جماعية في الجزء الشرقي من البلد تذكرنا بوجود نظام متجذر للاتجار بالأشخاص (S/2023/640) والتعذيب والابتزاز يستهدف المهاجرين وطالبي اللجوء. وأناشد السلطات الليبية تعزيز الجهود الرامية إلى حماية كرامة وحقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وتقنيك شبكات الاتجار بالبشر ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات ضد هذه الفئات الضعيفة.
- 82 - وأثني على الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الليبية والمجتمعات المضيفة لدعم اللاجئين السودانيين في الكفرة وأماكن أخرى في البلد. وأشجع الجهات المانحة على توفير تمويل إضافي لخطوة الاستجابة الإقليمية للاجئين في السودان لتمكين الأمم المتحدة من مواصلة تقديم الدعم، وأحث السلطات الليبية على تيسير حركة الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة والموارد.
- 83 - وأتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاصة الجديدة في ليبيا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيدة حنا تيته، على العمل الذي قامت به منذ توليها منصبها، كما أشكر نائبة ممثلي الخاص للشؤون السياسية، ستيفاني خوري، على قيامها بدور الموظفة المسؤولة. كما أتقدم بالشكر لموظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على مواصلة جهودهم المتفانية ودعمهم للشعب الليبي. وأكرر الإعراب عن امتناني لوحدة حراسة الأمم المتحدة في ليبيا التي تكلمت حكومة نيبال بتوفيرها.